



جمعية الدول الأطراف

التوزيع: عام
16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

الأصل: بالإنكليزية

الدورة الواحدة والعشرون
لاهاي، 5 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2022

تقرير المكتب حول خطة العمل الخاصة بجمعية الدول الأطراف لتحقيق الشمولية وتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تنفيذاً كاملاً

I. المقدمة

1. اعتمدت جمعية الدول الأطراف، في دورتها الخامسة، بتوافق الآراء، خطة العمل التي وضعتها لتحقيق العالمية ولتنفيذ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية (المشار إليها فيما يلي بـ "خطة العمل")¹ تنفيذاً كاملاً.
2. رحبت جمعية الدول الأطراف، في دورتها العشرين (بشار إليها فيما يلي باسم "الجمعية") بالتقرير السنوي للمكتب عن خطة العمل، وأيدت التوصيات الواردة فيه وطلبت منه مواصلة الإشراف على تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية خلال دورتها الحادية والعشرين.²
3. تدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى الاستفادة بشكل استباقي من الوسائل السياسية والمالية والتقنية المتاحة لها لدفع العالمية قدماً ولتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً من خلال العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، تدعو خطة العمل الأمانة إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز العالمية وتنفيذ نظام الأساسي تنفيذاً كاملاً من خلال العمل كنقطة محورية لتبادل المعلومات في حدود الموارد المتاحة بما في ذلك عن طريق جمع هذه المعلومات وضمان نشرها. كما تطلب من الجمعية العمومية، من خلال مكتبها، إبقاء خطة العمل قيد المراجعة.
4. في 21 شباط/فبراير 2022، أعاد مكتب الجمعية تعيين هولندا وجمهورية كوريا (إضافة بلد) كجهتي اتصال قطرية لتسهيل تنفيذ خطة العمل.
5. وتغطي الفترة المشمولة بالتقرير الفترة التي تلي اعتماد التقرير السابق (ICC-ASP / 20/17)، تشرين الثاني/نوفمبر (2021) حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وخلال هذه الفترة (إضافة بلد) أجرت جهتا الاتصال مشاورات وجلسات إحاطة من أجل تبادل المعلومات بين الدول وكبار موظفي المحاكم وأعضاء المجتمع المدني والأطراف المهمة الأخرى.

II. تحديثات بشأن الجهود المبذولة للدفع قدماً بالعالمية ولتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً

أ. أنشطة المحكمة

6. تساهم المحكمة باستمرار وبنشاط في الجهود المبذولة للدفع قدماً بالعالمية ولتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً تاماً بالتعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك رئيس الجمعية وجهتي التنسيق المشتركين المعنيين بخطة

¹ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهاي، من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2006 (ICC-ASP / 5/32)، الجزء الثالث، 3. ICC-ASP / 5 / Res. المرفق الأول.
² القرار ICC-ASP / 20 / Res.5 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، الفقرة 9 والمرفق الأول، الفقرة 1.

العمل والدول الأطراف والإقليمية والعالمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، ولا سيما التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية والبرلمانيون من أجل العمل العالمي.

7. سمح تخفيف القيود المتعلقة بوباء كوفيد-19 في ربيع عام 2022 للمحكمة باستئناف الأنشطة التي تقام على أرض الواقع مثل اللقاءات رفيعة المستوى مع الدول غير الأطراف في النظام الأساسي والحلقات الدراسية الشخصية، والتي لم تكن ممكنة خلال الفترة المشمولة في التقرير السابقة. وفي الوقت عينه، وأصلت المحكمة الاستفادة من الاجتماعات الافتراضية كوسيلة اتصال تكملية، مستفيدة من الخبرة المكتسبة خلال الوباء.

8. وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية، قام رئيس المحكمة بزيارة إلى غينيا بيساو يومي 19 و20 نيسان/أبريل 2022 لحث الدولة على التفكير ملياً في التصديق على نظام روما الأساسي، وعقد اجتماعات مثمرة مع رئيس الدولة وغيره من كبار المسؤولين من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الرئيس أيضاً العديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخرى مع الدول غير الأطراف لغرض محدد ألا وهو تشجيع التصديق على نظام روما الأساسي، وذلك إما في لاهاي أثناء الزيارات الرسمية التي استضافتها المحكمة، أو أثناء السفر الرسمي، ولا سيما إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

9. وبصورة أعم، اغتتم المسؤولون الكبار في المحكمة فرصاً عديدة لعقد اجتماعات وتبادل الآراء والإدلاء بخطب عامة للفت الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة العضوية في نظام روما الأساسي وكذلك إلى اعتماد هذا النظام في التشريعات الوطنية، سواء من حيث توفير الإجراءات الوطنية للتعاون أو من حيث إدراج الجرائم التي ينص عليها نظام روما الأساسي ضمن القانون الوطني للبلاد. كما تبادلت المحكمة في مناسبات عديدة وجهات النظر ذات الطابع المهني والتقني مع المسؤولين الحكوميين في الدول غير الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالتصديق على نظام روما الأساسي.

10. بالتعاون مع الحكومة السنغالية وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية وحكومة السنغال والسفارة الفرنسية في هولندا، نظمت المحكمة في الفترة ما بين 23 و25 أيار/مايو 2022 مؤتمراً رفيع المستوى في داكار، السنغال، دعي إليه وزراء العدل في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. وشملت أهداف المؤتمر، التي وردت في البرنامج، التشجيع على التصديق العالمي لنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً تاماً. ووردت هذه الموضوعات أيضاً في المؤتمر الذي نظّمته المحكمة للاحتفال بالذكرى العشرين لدخول النظام الأساسي حيز التنفيذ، في 1 تموز/يوليو 2022.

11. ونظمت المحكمة عدة فعاليات عبر الإنترنت للدفع قدماً بالتصديق العالمي على نظام روما الأساسي، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنطقة الأقل تمثيلاً في نظام المحكمة الجنائية الدولية، ومن ضمنها الحلقة الدراسية الإقليمية الافتتاحية الموجهة للقضاة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإحاطتهم بنظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، وقد عقدت الحلقة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، وقد شاركت في استضافتها محكمة جمهورية كوريا العليا وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية.

12. وقد اعتمت قلم المحكمة عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة في التقرير لتوفير الدعم والمشورة الفنية للبلدان المهتمة والمنخرطة في عملية محلية لإقرار تشريع تنفيذي للتعاون. ولا يقدم قلم المحكمة مشورات فنية بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني، لكنه يظل جاهزاً، عندما يطلب منه وعندما يعتبر الأمر مفيداً للمضي قدماً في تنفيذ البلد لنظام روما الأساسي، للمشاركة في المناقشات وتقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة الوطنيين بناءً على طلب الدولة بشأن العناصر الرئيسية في الجزء 9، ولمشاركة خبرته والدروس المستفادة من تطبيق أحكام التعاون الخاصة بنظام روما الأساسي مع الدول الأطراف.

13. استمرت أنشطة الإعلام العام للمحكمة، ولا سيما من خلال موقع المحكمة الجنائية الدولية وقنوات التواصل الاجتماعي، المحفوظة بلغات متعددة، ومنصات الشركاء وأصحاب النفوذ مثل الأمم المتحدة، في العمل كأداة حاسمة لزيادة الوعي وإتاحة الوصول إلى معلومات أساسية لتعزيز العالمية ولتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً. وتنسق المحكمة بشكل وثيق مع فرق الاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وفي عام 2022 استضافت حدثاً افتراضياً مشتركاً مع "برنامج التأثير الأكاديمي للأمم المتحدة"، ونشرت العديد من المقالات والقصص على قناة أخبار الأمم المتحدة، وأقامت معرضاً في الأمم المتحدة في نيويورك، وقد أتاح كل ذلك تعزيز التصديق على نظام روما الأساسي على منصات الأمم المتحدة باعتباره وسيلة لدعم هدف التنمية المستدامة رقم 16 وهو السلام والعدالة. وطوال عام 2022، وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمحكمة، نظمت حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، تضمنت منشورات يومية ومقاطع فيديو متعددة وبث مباشر شهري على فيسبوك، حتى يُفهم معنى ولاية المحكمة حق الفهم وتُدرَك طبيعتها الفريدة والدائمة تماماً وحتى يتحقق المزيد من الدعم والتعاون، وستكمل الحملة في كانون الأول/ديسمبر 2022 بالتركيز تركيزاً خاصاً على التكامل والعالمية وبناء عالم أكثر عدلاً. بالإضافة إلى ذلك، وبدعم من المفوضية الأوروبية، تم تنفيذ دورة افتراضية للمحكمة الجنائية الدولية مؤلفة من 15 محاضرة باللغتين الإسبانية والفرنسية، للعاملين في المجال القانوني على الصعيد الوطني والقضاة والمدعين العامين، وبلغت ذروتها في المحاضرتين الختاميتين الأخيرتين حول التعاون والعالمية. وإذا ما توفرت الأموال اللازمة، من المتوقع إصدار نسخة باللغة الإنجليزية في العام المقبل، وسيتم عرض الإصدارات باللغات الثلاث على موقع المحكمة الإلكتروني.

14. واستمرت المحكمة في نشر كتيبها المعنون "دواعي الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية" وهو متوفر على موقع المحكمة الإلكتروني باللغات الإنكليزية³ والفرنسية⁴ والإسبانية⁵، ويمكن توفير نسخ مطبوعة منه عند الطلب كما تتوفر نسخة معدلة ومصممة خصيصاً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.⁶ وقد تم تصميم الكتيب بشكل خاص لمعالجة المفاهيم

³ <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Joining-Rome-Statute-Matters.pdf>

⁴ <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Joining-Rome-Statute-Matters-FRA.pdf>

⁵ <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Joining-Rome-Statute-Matters-SPA.pdf>

⁶ <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-09/universality-asia-eng-v.11-web.pdf>

الخاطئة والمخاوف الشائعة بشأن نظام روما الأساسي والمحكمة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفوائد التي يوفرها الانضمام إلى النظام الأساسي للدولة المعنية وكذلك للمجتمع الدولي ككل. وعليه، يسعى الكتيب، ضمن جملة أمور، إلى دعم جهود أصحاب المصلحة الوطنيين الذين يدعون إلى التصديق على النظام الأساسي في بلدانهم.

15. زار أكثر من 9500 زائر، من الدول الأطراف وغير الأطراف، شخصياً أو افتراضياً المحكمة الجنائية الدولية وشاهدوا عروضا عبر الإنترنت عن المحكمة وولايتها وأنشطتها الحالية. ومن بينهم 600 فرد شاركوا في 73 جلسة إحاطة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المحامين والمدعين العامين والقضاة وأعضاء البرلمان والصحافيين والدبلوماسيين المبتدئين والمنظمات غير الحكومية من مختلف المناطق، بما في ذلك ممثلي الدول غير الأطراف في النظام الأساسي. وبالإضافة، استقبلت المحكمة 230 عضواً رفيع المستوى من أعضاء الوفود خلال 74 زيارة عالية المستوى وشارك ممثلون عن المحكمة في فعاليات وطنية نظمها الفاعلون في المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، استمرت الفعاليات وجلسات الاستماع القضائية، وأحياناً بمشاركة خارجية محدودة بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-18 (حوالي 6000 فرد حضروا جلسات الاستماع في تلك الفترة). وأخيراً وليس آخراً، طورت المحكمة، بدعم مالي من المفوضية الأوروبية، مساحة للقيام بزيارة افتراضية لموقعها الإلكتروني باللغة العربية وذلك لعدة أهداف من ضمنها تعزيز التوجه العالمي لنظام روما الأساسي عن طريق رفع مستوى الوعي حول المحكمة وولايتها وإجراءاتها القانونية وقد تم إنجاز هذا العمل باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية في فترة سابقة.

16. وفي إطار برنامج المهنيين القانونيين الذي وضعته المحكمة، والممول من المفوضية الأوروبية، تسعى المحكمة إلى تقديم فرصة للمتخصصين القانونيين من الشباب المبتدئين ومن المختصين الذين وصلوا إلى ذروة حياتهم المهنية والأتين من البلدان والمناطق النامية، حتى يعززوا مهاراتهم المهنية في مجال القانون الجنائي الدولي عن طريق العمل في المحكمة. ومن أهداف البرنامج، إفادة السلطات القضائية في بلدان المشاركين، فهؤلاء سيجلبون معارفهم ومهاراتهم المطورة إلى نظامهم المحلي بعد أن يتركوا المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمضى شخص ستة أشهر في العمل في المحكمة في إطار برنامج المحترفين القانونيين.

17. استمرت قاعدة بيانات الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية⁷ (LTD) المجانية على الإنترنت، والتي تدعمها المحكمة بمساعدة مالية من المفوضية الأوروبية، في كونها مصدرًا رائدًا للقانون الدولي. وتؤدي قاعدة بيانات الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية دوراً مهماً من خلال إتاحة مصادر القانون الجنائي الدولي مجاناً، لا سيما وأن الطلب كبير عليها عالمياً، بما في ذلك من الدول غير الأطراف في النظام الأساسي. وعليه فإن قاعدة بيانات الأدوات القانونية تساهم في التعرف المتعمق على المحكمة وعلى اجتهاداتها في الولايات القضائية التي قد تنضم إلى نظام روما الأساسي في المستقبل، فضلاً عن أنها تعزز صورة المحكمة باعتبارها مؤسسة رائدة في مجالها، مما يزيد التصورات الإيجابية عنها في المجتمعات القانونية باعتبارها صاحبة مصلحة رئيسية. وبدعم من المفوضية الأوروبية، تعمل المحكمة على تطوير واجهة قاعدة بيانات الأدوات القانونية بلغات إضافية لإصدار اللغة الإنجليزية الحالي.

18. وكجزء من مشروع الأدوات القانونية، طورت المحكمة أيضاً قاعدة بيانات السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية (CLD)، والتي تفهرس كل الأحكام والقرارات والأوامر وأي وثيقة أخرى مماثلة صادرة عن هيئة قضائية للمحكمة الجنائية الدولية بشكل يسهل البحث فيه. وبالإضافة إلى النص الكامل للسوابق القضائية للمحكمة منذ عام 2004، توفر قاعدة بيانات السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية تحليلاً موضوعياً في شكل "نتائج قانونية"، وهي مقتطفات من الاستدلال القانوني والاستنتاجات بشأن القضايا الرئيسية. لقد اكتملت النسخة الأولى من قاعدة بيانات السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/ يوليو 2020 ويضم المحتوى باطراد مع إصدار قرارات جديدة وإضافة اجتهادات قضائية أخرى من قبل موظفي الدوائر. والجدير بالذكر أن قاعدة بيانات السوابق القضائية متوفرة بالإنجليزية، وأصبح الإصداران الفرنسي والإسباني في مرحلة متقدمة من البناء وسيتم إطلاقهما في المستقبل القريب، مما يتيح الوصول إلى فقه المحكمة الجنائية الدولية الرئيسي لعدد متزايد من البلدان والمجتمعات القانونية في أنحاء العالم كافة. وستحتوي النسختان الفرنسية والإسبانية مبدئياً على النتائج القانونية فقط، وليس على القرارات الكاملة، باستثناء ما هو متاح. وتدعم المفوضية الأوروبية مالياً ترجمة النتائج القانونية إلى الإسبانية.

ب. أنشطة رئيسة الجمعية والأمانة العامة

19. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت رئيسة جمعية الدول الأطراف، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورمندي، سلسلة من الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف شجعت فيها الدول على أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي وفي الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية، وشددت على أهمية توفر تشريعات تنفيذية على المستوى الوطني للدول وشددت في تلك الاجتماعات على أن عالمية نظام روما الأساسي سيعزز شرعية المحكمة ويوسع ولايتها إذ لا يمكن تعزيز نفوذها إلا من خلال التصديق على النظام الأساسي وذلك في حالة عدم وجود إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

20. وقد نسقت مع نائبها، السفير بوب راي (من كندا) والسفيرة كاترينا سيكويوسوفا (من جمهورية التشيك)، للتواصل مع الدول غير الأطراف وتشجيعها على التشاور مع مراكز القرار في عواصمها بهدف التصديق على نظام روما الأساسي كما ناقشت رئاسة الجمعية موضوع التوجه العالمي ذي الأهمية البالغة مع المنظمات الإقليمية الرئيسية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية وكذلك المجموعات الإقليمية للدول الأطراف في الجمعية وفي الأمم المتحدة، كما دعتها إلى العمل أكثر على تعزيز هذا التوجه العالمي.

⁷ <http://www.legal-tools.org>

21. قدمت رئيس الجمعية ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ندوة رفيعة المستوى حول عالمية نظام روما الأساسي وأهمية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في 18 أيار/ مايو 2022 في بروكسل. ونظمت هذا الحدث جهتا الاتصال المعنيتان بالتوجه العالمي وهما جمهورية كوريا وهولندا

22. في 5 تموز/ يوليو 2022، عقدت الرئيسة اجتماعاً مع أمين عام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس، وناقشا خلاله التزام الأمم المتحدة وتعاونها المستمرين مع المحكمة وأهم أولويات جمعية الدول الأعضاء بما في ذلك تعزيز نظام روما الأساسي وتحقيق الانضمام العالمي إليه.

23. ويهدف الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي بشكل بارز، شاركت الرئيسة في 1 تموز/يوليو 2022، كمحاضرة خلال مؤتمر "المحكمة الجنائية الدولية في عيدها العشرين: تأملات في الماضي والحاضر والمستقبل" الذي استضافته المحكمة في لاهاي، حيث استرجعت الخبرة التي راكمتها المحكمة في العقدين المنصرمين، ورؤية واضعي نظام روما الأساسي وبعض أحكامه الرئيسية، وبحثت في كيفية توسيع النطاق العالمي للمحكمة. وفي الخط عينه، شاركت الرئيسة في 11 تموز/ يوليو 2022 في فعالية "المحكمة الجنائية الدولية في عيدها العشرين: تأملات في الماضي والحاضر والمستقبل" الذي استضافته بعثات الأرجنتين وكندا وليختنشتاين وجمهورية كوريا ورومانيا وسيراليون الدائمة لدى الأمم المتحدة. وتحدثت خلاله عن مرحلة تأسيس المحكمة وسنواتها الأولى، وكيف أصبحت التجربة المكتسبة خلال السنوات العشرين من وجودها مؤثرة في مختلف الجوانب التي تدعم فيها المحكمة جهود مكافحة الإفلات من العقاب وتكملها

24. عملت الرئيسة بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية والبرلمانيون من أجل العمل العالمي (PGA)، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح، ومشروع المحكمة الجنائية الدولية التابع لرابطة المحامين الأمريكية، ورابطة المحامين الدولية، والجمعية الأمريكية للقانون الدولي، وتواصلت أيضاً مع المنظمات غير الحكومية المحلية ونقاط الاتصال، لتعزيز البيئة المؤدية إلى توسيع عالمية نظام روما الأساسي.

25. وستشارك الرئيسة في حلقة نقاش بعنوان "عرض تقدمه رابطة المحامين الدولية: منع الفظائع - من رواندا إلى أوكرانيا، لماذا لا يزال القانون الدولي مهماً" في المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية في ميامي في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2022، والذي ستعقد الرئيسة خلاله في دور المحكمة الجنائية الدولية كرادع، وأهميتها في تحقيق العدالة في حالة ارتكاب الجرائم الفظيعة. وتشارك الرئيسة أيضاً في "الجمعية الاستشارية الثانية عشرة للبرلمانيين بشأن المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون (CAP-ICC)"، في 4-5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، والتي يشارك في استضافتها مجموعة برلمانيون من أجل العمل العالمي ومؤتمر الأرجنتين الوطني في بوينس آيرس، حيث ستحدث خلاله عن الهدف الذي تسعى إليه وهو جعل نظام روما الأساسي عالمياً وتطبيق ولاية المحكمة بشكل كامل.

26. وواصلت الأمانة، من جانبها، دعم جمع المعلومات بشأن الدفع قداماً بالعالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً. واستلمت الأمانة العامة من 25 تشرين الأول/أكتوبر 4 إجابات على الاستبيان حول خطة العمل لتحقيق العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً، وتتوفر المعلومات ذات الصلة التي سلمتها الدول والمنظمات الدولية على موقع الجمعية الإلكتروني⁸.

ت. أنشطة جهتي الاتصال

27. طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت مبادرات جهتي الاتصال اللتين تواصلان عمل جهات الاتصال السابقة، بشكل رئيسي على نوعين من الأنشطة: الأول هو تضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التوجه العالمي وتنفيذ نظام روما الأساسي؛ وثانياً صب الجهود على الدول غير الأطراف. وحتى مع استمرار جائحة كوفيد 19، تم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة من أجل إحراز تقدم في هذين النوعين من الأنشطة وفي كلا المجالين، وسيتم استعراض الأنشطة المهمة أدناه:

28. في 4 نيسان / أبريل 2022، استضاف الممثلان الدائم لجمهورية كوريا ومملكة هولندا لدى الأمم المتحدة مآدبة عشاء في نيويورك على شرف رئيس المحكمة الجنائية الدولية، دُعي إليها عدد من دول جزر المحيط الهادئ غير الأطراف في نظام روما الأساسي وخصص العشاء لتعزيز المنحى العالمي لنظام روما الأساسي

29. في 18 أيار/ مايو 2022، استضافت جهتا الاتصال مع المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ندوة رفيعة المستوى حول عالمية نظام روما الأساسي وأهمية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في سفارة مملكة هولندا في بروكسل. وقد استهدفت الندوة على وجه التحديد الدول غير الأطراف في النظام الأساسي والتي لديها سفارة في بروكسل، ولكن ليس في لاهاي. وأثناء الحلقة الدراسية، عُرفت حوالي 15 دولة، ممثلة على مستوى السفراء، بولاية المحكمة وأنشطتها، وشجعت على استشارة عواصمها للتصديق على نظام روما الأساسي. وشارك رئيس المحكمة الجنائية الدولية، ورئيسة الجمعية والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيون من أجل العمل العالمي (PGA)، وانتلاف المحكمة الجنائية الدولية (CICC)، بصفتهم المحاورين الرئيسيين وأجروا مناقشات مثمرة مع الدول غير الأطراف أثناء جلسة أسئلة وأجوبة متعمقة عن ولاية المحكمة وأنشطتها عن التصورات حولها. وخلال هذه الحلقة الدراسية الناجحة، طلبت الدول غير الأطراف من جهتي الاتصال الاستمرار في تنظيم هذا النوع من الحلقات الدراسية في بروكسل وقد وعدنا بالتواصل المستمر مع الدول غير الأطراف من خلال استضافة اجتماعات إعلامية وفعاليات أخرى

30. في 4 تموز / يوليو 2022، نظمت جهة اتصال وهي جمهورية كوريا، اجتماع غداء للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقد عُقد هذا الاجتماع في سيول وشارك فيه 73 سفيراً

⁸ <https://asp.icc-cpi.int/sessions/plan-of-action/2022-Plan-of-Action>

وقائماً في الأعمال. ومع أن ستة وأربعين ممثلاً كانوا من الدول الأطراف، إلا أن السبعة والعشرين الآخرين جاؤوا من الدول غير الأطراف، ووجه رئيس المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رسائل فيديو كما ألقى رئيس المحكمة الجنائية الدولية السابق سانغ هيون سونغ خطاباً رئيسياً، وقد شكل كل ذلك فرصة مفيدة حقاً للدول غير الأطراف حتى تفهم ولاية المحكمة وأنشطتها بشكل أفضل.

ث. أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الأخرى

31. نظم البرلمانيون من أجل العمل العالمي (PGA) عدة اجتماعات افتراضية ومباشرة رفيعة المستوى لتعزيز التصديق العالمي وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً، ومن ضمنها اجتماعات مع الجمعية الاستشارية العالمية للبرلمانيين بشأن المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون، التابعة لها. وانهضت الجمعية افتراضياً وحضورياً معاً، في بوينس آيرس وجمعت حوالي 200 مشارك، بما في ذلك برلمانيون من أكثر من 70 دولة وأسفرت عن العديد من خطط العمل الملموسة للنهوض بالتصديق.

32. منذ الغزو الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير، كثف البرلمانيون من أجل العمل العالمي عملهم مع الأعضاء الأوكرانيين ونظموا عدة فعاليات تهدف إلى حث المسؤولين للمضي قدماً في تصديق نظام روما الأساسي لضمان إدماجه الفعال، ولحث الدول على دعم التعديل الذي اقترحه منظمة البرلمانيين على جريمة العدوان مما يمكن المحكمة الجنائية الدولية من محاكمة جرائم العدوان المرتكبة في أوكرانيا. وفي حزيران/يونيو، نظم البرلمانيون من أجل العمل العالمي زيارة وفد برلماني أوكراني للمحكمة الجنائية الدولية بهدف الاجتماع بمسؤوليها الكبار والمشاركة في الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المحكمة. وفي عام 2022، شارك البرلمانيون من أجل العمل العالمي في فعاليات مهمة جمعت ممثلي الدول غير الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية وشددت على أهمية الدفع قدماً بعالمية نظام روما الأساسي. وشمل ذلك مشاركتهم في اجتماعات العمل التقنية لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، التي شارك فيها برلمانيون من الأكوادور، وألقوا كلمة في الحلقة الدراسية رفيعة المستوى بشأن عالمية نظام روما الأساسي والتي نظمتها جهتا الاتصال المعنيتان بعالمية المحكمة وهما جمهورية كوريا وهولندا في 18 أيار/مايو 2022 في بروكسل. وخلال زيارة رئيس المحكمة الجنائية الدولية إلى غينيا بيساو، سهل البرلمانيون من أجل العمل العالمي تنظيم اجتماعاته مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين. وأخيراً، لا تنفك منظمة البرلمانيين من أجل العمل العالمي توفر المساعدة التقنية لأعضائها بشأن تنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً واعتماد التعديلات كافة، مما أدى إلى تصديق إيطاليا وبيرو والسويد على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان وجرائم الحرب.

33. واصل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC) العمل على ولايته المركزية لدفع المصادقة العالمية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الأمام في جميع أنحاء العالم. وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها التحالف أنشطة المنظمات الأعضاء - التي تعمل غالباً تحت مظلة الائتلافات الوطنية للمحكمة الجنائية الدولية - بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الأمانة الدولية للتحالف.

34. في عام 2022، عزز التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية العالمية في إطار الذكرى العشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ، في كل أرجاء العالم. ويصب هذا التحالف اهتمامه في عام 2022 على الجهود المبذولة للدفع قدماً بعملية التصديق على نظام روما الأساسي في عدة بلدان من بينها العراق وماليزيا والفلبين وأوكرانيا.

35. وطوال عام 2022، واصلت الأمانة الدولية للتحالف للتنسيق مع رئاسة المحكمة الجنائية الدولية، ورئيسة جمعية الدول الأطراف، ونقطة الاتصال في الجمعية المعنيتين بعالمية المحكمة وواصلت دعم مبادراتهم في هذا الخصوص، كما نسقت مع الاتحاد الأوروبي ودعمت مساعيه و جهوده المبذولة لدفع عمليات التصديق على نظام روما الأساسي قدماً

36. وتعاون التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية أيضاً مع مبادرة "أسيمتركال هيركت" في حلقة بودكاست خاصة تسلط الضوء على عمل أعضائه للوصول بالمحكمة إلى العالمية. وكانت مناقشة البودكاست قد عرضت أنشطة المجتمع المدني في أوكرانيا والفلبين. ولمن يشاء فإن نص البودكاست متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.⁹

37. وسلط مدير الأمانة العامة للتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية على دور المجتمع المدني للمضي قدماً في دعم عالمية نظام روما الأساسي في المؤتمر الذي نظّمته المحكمة الجنائية الدولية والذي انعقد بمناسبة الذكرى العشرين على إنشائها بعنوان، "المحكمة الجنائية الدولية في عيدها العشرين: تأملات في الماضي والحاضر والمستقبل".¹⁰

⁹ <https://coalitionfortheicc.org/news/20220623/coalition-marks-20th-anniversary-entry-force-rome-statute> (بالإنجليزية)

¹⁰ راجع مداخلة التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية: <https://www.youtube.com/watch?v=LXerX6TSowU>

التوصيات

38. بشكل عام، هناك حاجة مستمرة إلى بذل جهود إضافية لتعزيز العالمية وتنفيذ انظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً، والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها. ويجري بالفعل الاضطلاع بالعديد من الأنشطة على أساس مستمر، وينبغي مواصلة استكشاف نطاق التنسيق الأفضل وتحديد أوجه التعاون الممكنة وكذلك متابعة المبادرات بانتظام. ويمكن أن يؤدي الاستخدام المعزز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في هذا الصدد، لا سيما عند التواصل مع الأوساط الأكاديمية والطلاب، وذلك للبناء على المبادرات القائمة. وعلى ضوء هذه الخلفية، تُقدم التوصيات التالية:

أ. إلى جمعية الدول الأطراف

1. أن تستمر في الإشراف على تنفيذ خطة العمل عن كثب.

ب. إلى الدول الأطراف

2. أن تواصل، على قدر الإمكان، الدفع قدماً بالعالمية وبتنفيذ انظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً في علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمحكمة؛
3. أن تواصل بذل الجهود المتعلقة في نشر المعرفة عن المحكمة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك عن طريق الفعاليات والندوات والمنشورات والدورات والمبادرات الأخرى التي قد تزيد من الوعي بعمل المحكمة،
4. أن تواصل تزويد الأمانة بمعلومات محدثة ذات صلة بالعالمية وتنفيذ انظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً بما في ذلك معلومات محدثة حول كيفية التواصل مع نقاط الاتصال الوطنية؛
5. أن تواصل، على قدر الإمكان، الدفع قدماً بالعالمية وبتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي بالتعاون مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية؛
6. أن تنظم، بالاشتراك مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والرابطات المهنية، حلقات دراسية وحلقات نقاش وفعاليات تركز على الدفع قدماً بالعالمية، وتنفذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً في نيويورك ولاهاي وفي مناطق مختلفة، وتنتشر المعلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛
7. أن تواصل تقديم المساعدة التقنية والفنية، حيثما أمكن ذلك، للدول الراغبة في الانضمام إلى نظام روما الأساسي والدول الراغبة في إدراج النظام الأساسي وتطبيقه في تشريعاتها الوطنية؛
8. أن تقدم الدعم المالي و / أو غيره من أشكال الدعم، حيثما أمكن، إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والرابطات المهنية التي تقدم المساعدة التقنية للتغلب على تحديات التصديق والتنفيذ المحددة في هذا التقرير؛
9. أن تواصل المساهمة في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً والدول النامية الأخرى لتشجيع حضور الدول غير الأطراف في دورات الجمعية؛ و
10. أن تواصل التعاون مع المحكمة حتى تستطيع أداء وظائفها وفقاً لذلك

ت. إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

11. أن تواصل دعم الدول في جهودها للدفع قدماً بالعالمية وبتطبيق نظام روما الأساسي تطبيقاً كاملاً عبر العمل كنقطة اتصال لتبادل وإتاحة المعلومات المحدثة حول هذه المسألة، بما في ذلك على الموقع الإلكتروني للمحكمة؛
12. أن تجمع المعلومات عن الموارد المتاحة والجهات المانحة المحتملة كافة، وأن تنشرها على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت ليسهل على الدول الوصول إليها؛ و

13. أن تحضر مصفوفة لخدمة غرض تعزيز تبادل المعلومات بين متلقي المساعدة التقنية ومانحيها المحتملين.

مشروع النص الذي سيدرج في القرار الجامع

أ. عالمية نظام روما الأساسي

1. تدعو الدول التي لما تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بصيغته المعدلة إلى الانضمام، وذلك في أقرب وقت ممكن وحث الدول الأطراف لبذل جهود مضاعفة لتعزيز عالمية هذا النظام.
2. تلاحظ مع الأسف الشديد الإخاطر بالانسحاب المقدم من دولة طرف بموجب المادة 127 (1) من النظام الأساسي في 17 آذار/ مارس 2018 وكذلك سحب دولة أخرى صك انضمامها في 29 نيسان/ أبريل 2019، وتدعو هاتين الدولتين إلى إعادة النظر في قرار الانسحاب هذا؛¹
3. ترحب وتقدر مواصلة رئيسة الجمعية الحوار بشأن "العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية" الذي بدأه المكتب خلال الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، وتدعو المكتب إلى توسيع نطاق الحوار وتعميقه أكثر حسب الحاجة مع الدول الأطراف المهتمة كافة؛
4. ترحب بالمبادرات المتخذة للاحتفال بيوم 17 تموز / يوليو باعتباره يوم العدالة الجنائية الدولية²، وكذلك بالمبادرات المتخذة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي³، وتوصي، بالاستناد إلى الدروس المستفادة، أصحاب المصلحة المعنيين كافة وكذلك المحكمة، بمواصلة المشاركة في إعداد الأنشطة المناسبة وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق هذا الغرض وذلك عن طريق الأمانة العامة للجمعية⁴ وغيرها؛
5. وتدعو المنظمات الدولية والإقليمية كافة وكذلك منظمات المجتمع الدولي لمضاعفة جهودها للدفع بالعالمية قدماً؛
6. تقرر إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض ورصد التطورات في مجال تنفيذ التشريع، لعدة أهداف من ضمنها تيسير تقديم المساعدة التقنية التي قد ترغب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافاً فيه. أن تطلبها من دول أطراف أخرى أو من مؤسسات في المجالات ذات الصلة، وتدعو الدول إلى تزويد أمانة جمعية الدول الأطراف سنوياً بمعلومات محدثة عن الإجراءات والأنشطة التي تدعم العدالة الدولية، وفقاً لخطة العمل (الفقرة 6 (ج))⁵؛
7. تشير إلى أن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقترن بالتنفيذ الوطني للالتزامات الناشئة عنه، لا سيما من خلال تنفيذ التشريعات، ولا سيما في مجالات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والتعاون الدولي والمساعدة القضائية مع المحكمة، وهي في هذا الصدد تحث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لما تقم بهذا الأمر على اعتماد مثل هذا التشريع التنفيذي باعتباره أولوية وتشجع على اعتماد الأحكام التي تنظر في شؤون الضحايا، عند الاقتضاء؛
8. ترحب بقرير المكتب عن خطة العمل لتحقيق العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً⁶ وتلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها رئيس المحكمة ومكتب المدعي العام ورئيسة الجمعية والجمعية والدول الأطراف والمجتمع المدني لتعزيز فعالية الجهود المتعلقة بالعالمية وتشجيع الدول على أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي اتفاق الامتيازات والحصانات، فضلاً عن الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان؛
9. تشير إلى المادة 42 من النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، وتؤيد قرار المكتب المؤرخ في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 الذي اعتمد بموجبه تفاهم بشأن مشاركة الدول المراقبة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وتشدّد على أهمية تعزيز العالمية من نظام روما الأساسي وتعزيز انفتاح الجمعية وشفافيتها؛

¹ إشعار من الوديع س.ن.؟ 138ز2018ز معاهدات-18-10، يمكن مراجعته على:

<https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.138.2018-Eng.pdf>

² الوثائق الرسمية ... المؤتمر الاستعراضي ... 2010 (م 11/1) الجزء الثاني ب، إعلان كيبالام (م 1/إعلان.1)، الفقرة 12

³ راجع المحكمة الجنائية الدولية - الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف على: <https://asp.icc-cpi.int/asp-events/20a-Entry-Force>

⁴ راجع المحكمة الجنائية الدولية- الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف على:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/asp%20events/ICJD/Pages/default.aspx

⁵ المحكمة الجنائية الدولية- جمعية الدول الأطراف/5/ق. 3، المرفق 1

⁶ المحكمة الجنائية الدولية- جمعية الدول الأطراف /21/21

⁷ راجع: جدول أعمال ومقررات الاجتماع السادس للمكتب، المرفق الثاني، الملحق:

https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Bureau/ICC-ASP-2017-Bureau-06.pdf

ب. ولايات جمعية الدول الأطراف لفترة ما بين الدورات

(أ) تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن خطة العمل لتحقيق العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً؛ و

(ب) تطلب من المكتب مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل لتحقيق العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثانية والعشرين.
